الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٦
الجمعة، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٧/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مرا (ميانمار).

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٠.

البند ٩٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(د) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ليسوتو.

السيد مانغويلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع الهام والذي أتى في حينه. واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن اشتراكي في تأييد الآراء التي أعرب عنها وزير خارجية اندونيسيا، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن هذا الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة إنما هو دلالة مثالية أخرى عما كان يدور في خلد المجتمع الدولي عند التفاوض بشأن خطة للتنمية. فالخطة تقر بأن:

"وتحظى الأمم المتحدة بموقع فريد يتيح لها معالجة تحديات تعزيز التنمية في إطار عولمة الاقتصاد العالمي وتعمق الترابط بين الدول. ويجب أن تقوم بدور مركزي أكثر نشاطا وفعالية في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتوفير التوجيه في مجال السياسات فيما يتعلق بقضايا التنمية العالمية". (A/51/45، الفقرة ٢٣٣)

إن أقل البلدان نموا، التي تنتمي إليها ليسوتو، تواجه قيودا من ناحية العرض تعيق جهودها للاستفادة من الاقتصاد المعولم والأسواق المحررة. وتضاعف مشكلة الدين الخارجي من هذه المشاكل، حيث أن مشكلة الدين بدورها تزداد حدة بسبب الانحدار في المساعدة الإنمائية الرسمية. لذا فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعدته لأقل البلدان نموا ببلوغ هدف نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من إجمالي الناتج القومي، كما ورد

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في إعلان باريس، فضلا عن برنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا، حتى تتاح لهذه البلدان فرصة معقولة في بناء القدرة اللازمة للاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي. وإلا، فإن الفرص المرتبطة بالعولمة، مثل تلك المضمنة في جولة أوروغواي، ستظل بعيدة عن متناول أقل البلدان نموا. وفي عصر ترابط الاقتصادات الوطنية هذا، فإن استمرار هذا التهميش لا يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي.

وقد أوضحت شتى الدراسات التي أفضت إلى جولة أوروغواي أن البلدان النامية ستحقق مكاسب ملموسة في الدخل نتيجة لتحرير التجارة. وإحدى هذه الدراسات، التي أجراها البنك الدولي، قدرت أن هذه المكاسب ستبلغ ١٧١ مليار دولار، حيث أن ثلث ذلك المبلغ تقريبا سيكون مستحقا للبلدان النامية.

إن ما جرى من تحرير للتجارة وإنهاء للتحكم عقب اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية اعتبر إيذانا ببداية فترة جديدة من الازدهار الدولي التي كان من المتوقع أن تشارك فيها البلدان النامية عن طريق تحسين الوصول إلى الأسواق.

وبالفعل، أدت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى نشوء نظام تجاري أكثر انفتاحا وتحكمه قواعد ويمكن التنبؤ به، كما أدت إلى تحسينات كبيرة في شروط الوصول إلى الأسواق. إضافة إلى ذلك، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، أبرمت مفاوضات هامة متعددة الأطراف زادت من الوصول إلى أسواق منتجات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات الأساسية والخدمات المالية. إن آلية تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف، توفر وسيلة كفؤة وفعالة للدفاع عن حقوق الوصول إلى الأسواق.

إلا أن المكاسب المتوقعة للبلدان الأقل نموا من حافز التجارة العالمية الناشئ عن جولة أوروغواي أقل وضوحا. فلا تزال هذه البلدان تواجه عقبات كبيرة أمام وصول صادراتها إلى الأسواق. ولا تزال هناك رسوم جمركية قياسية وتدرجات للرسوم الجمركية ضد عناصر صادراتها الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المعايير أصعب من أن يمكن الوفاء بها نظرا للفروقات في التقدم التكنولوجي.

إن ترتيبات التعاون بين الشركات داخل نطاق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يمكن استخدامها بصفتها سبلا لتحقيق فوائد العولمة والتحرير. وداخل آليات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية هناك تناغم في المعايير والمقاييس في مجالات متعددة. وإذا كان تجانس المعايير والمقاييس هذا فريدا في الترتيب الإقليمي وإذا كان يعمل بكفاءة وفعالية، قد يتسنى استخدامه كنموذج يُحتذى في النظام الدولي الأوسع. أما إذا كانت المعايير والمقاييس في السياق الإقليمي مماثلة لتلك التي يطلبها المجتمع العالمي، حينئذ سيعزز ذلك اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق، يحتل التعاون بين دول الجنوب المكانة المناسبة لخدمة مصالح الاقتصاد العالمي ومصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي. لذا من الملائم تشجيع بلدان الشمال على تقديم دعم متزايد للجهود الإنمائية بين بلدان الجنوب عن طريق التعاون الثلاثي من بين طرق أخرى. ويمكن استنباط طرائق هذا التعاون من سلسلة الاجتماعات التي تشكل مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

إن مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بالتنمية الأفريقية، الذي عقد في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، دعا إلى تقوية التعاون بين بلدان الجنوب وشدد على ضرورة التعاون بين أفريقيا وآسيا. ومؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، المقرر عقده في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، يتوقع منه أن يقدم برنامج عمل من أجل تنمية أفريقيا في القرن المقبل فضلا عن اعتماد إطار واقعي من أجل تعزيز التعاون بين بلدان أفريقيا وآسيا، بما في ذلك اليابان.

إن البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، تواجه قيودا متعددة تعيق استغلال الفوائد الملازمة للاقتصاد المعولم. وهذه القيود هي: أولا، ضعف القدرة التكنولوجية؛ وثانيا، ندرة المهارات المطلوبة في ميادين التسويق وتنظيم المشاريع وضبط الجودة؛ وثالثا، العجز في التمويل طويل الأجل والائتمان التجاري العالي الكلفة؛ ورابعا، الافتقار إلى الشفافية في الإطار القانوني والتنظيمي.

وبالإضافة إلى هذه العوامل، تنزع أقل البلدان نموا إلى الاعتماد بشدة على قاعدة اقتصادية من السلع غير المجهزة أو شبه المجهزة. إن انخفاض أسعار السلع الأساسية، الذي زادت حدته الأزمة المالية في شرق آسيا وفي أجزاء أخرى من العالم، كان له أثر مدمر على أنصبة أقل البلدان نموا، التي يجد منتجو السلع الأساسية فيها

أنفسهم الآن في مواجهة حالة تتسم بضعف الطلب وكبر الإمدادات وتزايد المخزونات. وفي غضون ذلك، تعتمد هذه البلدان على أسعار السلع الأساسية لما يعادل في المتوسط ثلث عائداتها من الصادرات.

ويظل عبء الدين بتهدد البلدان ذات الدخل المنخفض ويشكل عائقا أمام إمكانات استثمارها ونموها. ومما زاد من تفاقم ذلك بالتأكيد الأزمة المالية الأخيرة في بعض أجزاء العالم. ولا يزال التمويل غير الكافي يمثل العقبة الرئيسية أمام نجاح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويجب أن تكون أيضا معايير الأهلية الخاصة للمبادرة مرنة وشاملة. ومع أن عددا من التدابير والسياسات الماضية ساعد على التخفيف من حدة المشكلة، لا بد، بغية التوصل إلى حل دائم، أن يولى نظر جاد لمقترحات توفير موارد إضافية بدون تحويل الأرصدة عن المساعدة الإنمائية.

وفيما يتعلق بعبء الديون وعوائق جانب العرض للبلدان النامية، نلاحظ بقلق عميق استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما لأنها تمثل مصدرا خارجيا رئيسيا لتمويل التنمية وإسهاما أساسيا في تنمية البنى الأساسية والتنمية الاجتماعية. ومن ثم فإن تزايد انخفاضها يعني زيادة تهميش أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي الذي تشكله العولمة والتحرير باطراد. ولتمكين أقل البلدان نموا من الاستفادة من الاصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي نفذتها والاستمرار فيها، من الضروري زيادة تدفق الموارد الخارجية لهذه البلدان ودعم جهودها في مجالي بناء القدرات وتنمية البنى الأساسية.

وهذا الحوار الرفيع المستوى أتاح لنا فرصة من أجل وضع استراتيجيات لاغتنام الفرص الناجمة عن العولمة والتحرير، وفي الوقت نفسه استكشاف طرائق للتخفيف من آثارها الضارة على البلدان التي تفتقر إلى القدرة على اغتنامها. ويؤمل أن يحقق الحوار الهدف المرسوم له، ألا وهو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن آراء وفد بلادي تتطابق مع الآراء التي أعرب عنها ممثل النمسا عندما تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أبدأ بياني الموجز بالإعراب عن الأمل في أن تساعد المناقشات التي يتضمنها هذا الحوار الرفيع المستوى مداولات الجمعية العامة والمحافل الأخرى المعنية بنتائج العولمة، فضلا عن سياسات حكومات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، من قبيل الاتحاد الأوروبي. ومن الأهمية بمكان لو تمكنا، في الوقت المناسب، من إجراء تحليل استطلاعي لمداولات هذا المحفل، تعده الأمانة العامة.

وعلى الرغم من أن الكثير كتب وقيل عن عولمة الاقتصاد العالمي، فإن العديد من جوانب الآثار الناتجة عنها يبقى دون وضوح. وسبب هذا، مثلما نعلم جميعا، هو أن العولمة، بوصفها ظاهرة، هي تغير نوعي؛ فهي كائن حي، إن جاز لي التعبير. لذلك، سنعاني لبعض الوقت، ولربما حتى لوقت طويل، كي نستكشف آثارها الإيجابية أو السلبية من أجل اقتصاداتنا الفردية ومن أجل التعاون الاقتصادي الدولي. وإن دخولنا مرحلة التبعية الكاملة من مرحلة الترابط المدار له صلة بذلك.

وفي سياق العولمة، يتعين علينا أن نهتم حاليا باقتصاداتنا الوطنية. ويتعين علينا أن نتابع اقتصاد شركائنا وجيراننا ومنطقتنا وقارتنا والاقتصاد العالمي، ونهتم بها. ويتعين أن نفعل ذلك كله في الوقت نفسه. وإذا لم نفعل ذلك، فإننا لن نتمكن من استغلال التنافس بيننا. وسيتعذر علينا اتقاء النتائج السلبية للعولمة، واقتصادنا يمكن أن يتهمش. وهذا أسوأ شيء يمكن أن يحدث لأي اقتصاد، ولا سيما الاقتصادات الصغيرة والضعيفة منها.

وإذا كان القصد تحسين التعاون الاقتصادي الدولي، فينبغي لإحدى المهام ذات الأولوية للجمعية العامة أن تمنع تهميش الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. فهي عاجزة عن الوقوف وحدها أمام مخاطر التهميش. إذن، ماذا يمكن أن يكون عليه الجواب إزاء الحالة الراهنة من التبعية، طالما أنه لا يوجد استقلالية في سياق العولمة، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة؟

والجواب طبعا هو دائما جواب معقد جدا. إنكم ستجدونه في الحاجة إلى تغيير الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة. والمشاكل الراهنة في الاقتصاد العالمي، تتأتى إلى حد كبير من حقيقة أن تهميش الاقتصاد العالمي لا يتوازى مع عولمة العلاقات السياسية الدولية. والواضح أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية، وإجراءات تتخذها الأمم المتحدة، من أجل تغيير الأولويات الراهنة، وأنه ينبغي إدارة ذلك التغيير.

الأولوية الأولى، في نظرنا، لإجراءات الأمم المتحدة ينبغي أن تتمثل في منع الصراعات وإيجاد الحلول للصراعات القائمة. ويمكن تحقيق هذا عن طريق الامتثال الصارم للميثاق، وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، عن طريق تعزيز دور الجمعية العامة التي ينبغي أن تعمل في المستقبل بوصفها برلمانا للأمم على مدار السنة.

والأولوية الثانية ينبغي أن تتمثل في قيام جميع الدول الأعضاء باعتماد الحدود المفتوحة في السياسة الخارجية وفقا للميثاق. وينبغي ألا تكون هناك قيود على حركة رؤوس الأموال أو السلع أو الخدمات أو الشعوب. وتحرير التجارة الدولية والتعاون الدولي ينبغي أن يسير بموازاة تحرير العلاقات السياسية الدولية. وفي سياق مناقشتنا، فإن تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي، ولا سيما من وجهة نظر الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، أمر ضروري. وبالنسبة لبلادي، جمهورية مقدونيا، وللبلدان الواقعة في منطقتي، من الضروري أن تتكامل اقتصاداتنا بصورة كاملة مع اقتصاد الاتحاد الأوروبي ومع المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. والتردد في هذا الصدد هو ببساطة أمر غير سليم.

وبغية وقف تهميش العديد من الاقتصادات، ينبغي اتخاذ وتنفيذ تدابير خاصة على يد الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومؤسسات اقتصادية إقليمية من قبيل الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق والاستثمارات المباشرة. ومن دون اتخاذ هذه التدابير الهامة، من الصعب تحقيق نمو اقتصادي وتراجع مستوى التضخم، وما إلى ذلك.

والعولمة تسير في اتجاه يتعذر عكس مساره. إلا أن التهميش يمكن منعه. ومن الصواب القول في الوقت الراهن إن الشاغل الرئيسي هو حالة الاقتصادات الكبرى في أوروبا - آسيا وأمريكا اللاتينية. ومع ذلك، فلو أُغفلت الاقتصادات الصغيرة والضعيفة وهُمشت لكان ذلك خطأ لا يغتفر.

لقد ذكرت بعض الشواغل. وهناك بالطبع شواغل عديدة أخرى. والشيء الأساسي الذي أردت أن أبرزه في هذا المحفل العالمي هو أنه لا يسعنا أن نتكلم بعد الآن عن اقتصاد مستقل، وأننا جميعا مسؤولون عن النتائج السلبية للعولمة. وهذا يقتضي أن تدار العولمة على الصعيدين الوطني والدولي. وتدل الخبرة التي اكتسبتها بلادي على أنه ينبغي أن نتابع محليا سياسة التكيف المتواصل مع التغير الذي تتطلبه عولمة العلاقات الدولية، وينبغي أن نتابع في الخارج تعزيز تكامل اقتصادنا مع الاتحاد الأوروبي.

لقد دخلنا مرحلة التبعية الكاملة، وينبغي لنا ضمن ذلك الإطار أن نجد الحلول للمشاكل الراهنة الناجمة عن العولمة. وإن الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/53/1) يمكن أن تكون أساسا طيبا لاتخاذ الإجراءات المطلوبة من الأمم المتحدة. فمعالجة الآثار الضارة للعولمة، وتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف أمران ضروريان بغية استخدام الإمكانات الإيجابية للعولمة.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغكم بأن وفد بلادي، إلى جانب بعض الوفود الأخرى، يعتزم أن يقدم إلى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة مشروع قرار بشأن عولمة الاقتصاد العالمي وتحريره ومنع تهميش الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

وسيؤكد مشروع القرار على أهمية ما أورده الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة:

> "ولذلك، فإن المهمة المقبلة ليست محاولة عكس اتجاه العولمة - وهو جهد سيكون عقيما في جميع الأحوال - بل تتمثل في تسخير إمكاناتها الإيجابية ومعالجة آثارها المعاكسة. ومن شأن تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف أن يساعد على تحقيق تلك المهمة. (A/53/1، الفقرة ٢٣٤)

ومع مراعاة الضرورة الملحة للحؤول دون مزيد من تهميش الاقتصادات الصغيرة والضعيفة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية، ومساعدة هذه الاقتصادات على الاستفادة من العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي، فإن مشروع القرار سيحث الدول الأعضاء على أن تتخذ فرادى ومجتمعة التدابير والسياسات الضرورية لمنع تهميش اقتصادات البلدان النامية الصغيرة والضعيفة والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية ومساعدتها على الاستفادة من العولمة وتحرير الأسواق بهدف دمجها دمجا كاملا في الاقتصاد العالمي. وسيطلب مشروع القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الاضطلاع بإعداد تقرير تحليلي بشأن موضوع

مشروع القرار وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا، السيد خايرو مونتويا، المدير العام للمنظمات المتعددة الأطراف.

السيد مونتويا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتوجيه التهنئة إلى السيد ديدييه أوبيرتي على انتخابه رئيسا لهذه الهيئة الهامة. وأود كذلك أن أعرب عن تأييدي لبيان إندونيسيا الذي أدلي به في بداية هذه المناقشة، باسم مجموعة الـ ٧٧.

يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على هذا الحوار. وفي الوقت نفسه يود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه لاشتراكه مباشرة في المناقشات الأولية بشأن إقامة هذا الحوار، قبل عدد من السنوات.

ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الحوار في المستقبل وأن ينعكس في صورة مساهمة فعالة من جانب الأمم المتحدة في تجديد التعاون الاقتصادي الدولي. ونؤكد أيضا على أن هذا الحوار يجري في كنف روح جديدة من الشراكة، بدلا من المواجهة. وينبغي تعزيز هذا النهج الجديد من خلال تحديد المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة والمسؤوليات المتشاطرة.

بل والأهم من ذلك، يحدونا الأمل بأن تتضمن نتائج وموجز هذا الحوار الأول التدابير العملية المختلفة التي اقترحت من أجل التصدي، في المديين القصير والطويل للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على العولمة.

لقد كانت العولمة موضوع تفسيرات كثيرة ونحن بحاجة إلى توفير وضوح سياسي ومفهومي على أساس منظور تتشاطره مختلف الأطراف الفاعلة. والأمم المتحدة هي المكان الأفضل لدراسة هذه المسألة بصورة شاملة، بما فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل هذه المناقشة التي تستمر ليومين ذات أهمية.

وفي هذا السياق، فإن السؤال الأول الذي يحتاج، في نظري، إلى مزيد من الدراسة هو كيف يمكن للعولمة أن توفر ظروفا فعالة ودائمة لزيادة النمو الاقتصادي بغية خفض البطالة، وزيادة الأجور وخفض الفقر؟ وثانيا، كيف يمكن للعولمة أن تتوافق مع التنوع الثقافي والهوية الوطنية في مختلف البلدان والمناطق؟ وثالثا، كيف يمكن للعولمة أن تساعد في الحفاظ على البيئة العالمية وأخيرا، كيف يمكن للعولمة أن تؤدي إلى عملية صنع القرار بصورة ديمقراطية وتشاركية في المجالين الاقتصادي والإنمائي؟

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية إزالة العوامل الخارجية التي تحد من نطاق العولمة. ومن بين التناقضات الرئيسية في هذا الصدد القيود المفروضة على حركة العمل عبر الحدود. فالعمل من بين أهم عوامل الإنتاج، إلا أن حركته الدولية تتعرض لمزيد من القيود. ففي بعض البلدان، جرى مؤخرا تكثيف هذه القيود. وفي بلدان أخرى، سيجري توسيع نطاقها في ١٩٩٩.

وثمة خطر خارجي آخر يتمثل في الإصرار على سن قوانين بشأن العمل والمعايير الاجتماعية كشرط مسبق للتنافس في الأسواق الدولية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حرمان تلك البلدان من الفرص حيث أن مزاياها النسبية المشروعة تكمن في تكاليف العمل المتدنية نسبيا. ومحاولة إدخال هذه المعايير والقوانين تتناقض بوضوح مع مبادئ السوق الحرة وتحرير الأسواق.

علاوة على ذلك، يتعين اتخاذ خطوات حاسمة لإزالة العقبات في وجه إمكانية الوصول إلى الدراية الفنية والتكنولوجيا. والإطار العالمي المتعلق بالملكية الفكرية لا يبدو منسجما تماما وعملية العولمة لأنه تقييدي بطبيعته. ولذا، تجدر إعادة النظر في هذه المسألة.

وفيما يتعلق بمسألة الأزمة المالية الحالية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، يتشاطر وفد بلدي الرأي بأن هناك حاجة لإنشاء آليات تكفل وجود مزيد من الشفافية وإمكانية التنبؤ في الأسواق المالية الدولية. وبالمثل، فإننا نقر بأهمية التصدي للآثار القصيرة المدى المترتبة على الاضطرابات والتقلبات المالية والنقدية من خلال هذه الأدوات بوصفها أدوات رصد وتنظيم.

غير أن وفد بلدي يرى أن الأولوية الرئيسية في المدى البعيد ينبغي أن تتمثل في التركيز على إدارة الاقتصاد العالمي وذلك لضمان تخصيص المبالغ النقدية والمالية الهائلة التي يولدها للأنشطة الإنتاجية والهياكل الأساسية. وهذا هو السبيل الوحيد لتصحيح طابع المضاربة الذي أظهرته عملية العولمة في السنوات الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد وفد بلدي أن ثمة حاجة لأن يقوم المجتمع الدولي بإطلاق مبادرة عالمية لتعزيز تعددية الأطراف. فتعددية الأطراف تحتاج إلى تجديد ذي بُعد عالمي، يتضمن الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف.

وإن استمرار صلاحية معظم المؤسسات التي أنشئت نتيجة الحرب العالمية الثانية قد تم التأكيد عليه مجددا، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. ومع ذلك، فإن العديد من آلياتها قد عفا عليها الزمن وأصبحت غير مناسبة للوفاء باحتياجات عالم أكثر انفتاحا وديمقراطية وعولمة.

وبغية التصدي للتحديات والمخاطر والاختلالات التي ولدتها العولمة، وكسبيل أوحد للتصدي لطريقة تسيير شؤونها وإدارتها، فإن إعادة تنشيط مسألة تعددية الأطراف ضرورة سياسية وأخلاقية وتاريخية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة بعد هذا لممثل أوروغواي.

السيد بيريز أوترمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن الأزمات المتتالية التي هزت أسواق الأسهم المالية في العالم ما هي إلا أحدث المظاهر في عملية تتعرض فيها سلطة الحكومات، ودور الشركات، ومصير موظفيها، والثقافات الوطنية، إلى التحول بفعل الاندماج الاقتصادي والتكنولوجي العالمي: وتلك هي عملية العولمة.

لقد استغرق نبأ اغتيال إبراهام لنكولن في عام ١٨٦٥، ثلاثة عشر يوما ليعبر المحيط الأطلسي ويبلغ أوروبا. أما هبوط سوق الأسهم في هونغ كونغ في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ فقد استغرق ١٣ ثانية ليضرب كالبرق في نيويورك، وفرانكفورت، وطوكيو، وتل أبيب، وساو بولو، وبوينس آيرس. تلك هي عملية العولمة، وقد أصبحت الآن من حقائق الحياة. وليست هي مجرد تعبير متأنق يشيع في هذه الفترة، ولكنها تمثل انصهار التحولات الجذرية التي ظل الاقتصاد العالمي يمر بها طوال أكثر من عقد من الزمان.

ويمكننا القول بأن عملية العولمة هي نتاج التقاء ثلاث قوى جبارة: التكنولوجيا المطبقة في مجال البحث عن المعلومات وبثها، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة واندماج الكتل الاقتصادية؛ وازدياد الاتصال والترابط على النطاق العالمي بين أسواق السلع والخدمات والأسواق المالية.

ومع تزايد الاندماج الاقتصادي، أصبحت القدرة على الاستفادة من الفرص التجارية والتغلب على المشاكل المصاحبة لها شاغلا رئيسيا للدول. والعديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات الدخول المتدنية وأقل البلدان نموا، تفتقر إلى القدرة على إنشاء أطر تشريعية تمكنها من الانتفاع من التجارة العالمية كأداة فعالة حقا لضمان النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

وفي وجه الأنظمة التجارية الحرة والمتوجهة نحو الخارج، تكافح البلدان النامية لتحسين مشاركتها الضئيلة في التجارة العالمية. ويجب على المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، مواصلة العمل على تقديم مساعدة استراتيجية للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى الزيادة القصوى لفرصها في مجال التجارة.

ومن أخطر العواقب التي نواجهها في عالم اليوم المترابط، الافتقار إلى فرص العمل. والبطالة، التي بلغت نسبتها في أوروبا ١١ في المائة من السكان الذين هم في سن العمل، والتي تؤثر على أكثر من ١٨ مليون شخص، أصبحت مؤشرا واضحا على كبر حجم المشكلة. فلماذا يحدث هذا؟ هناك عوامل عديدة ومعقدة، ولكن أولها وأهمها الثورة التكنولوجية العارمة والعميقة الآثار والتي لا رجعة عنها، والتي أدت إلى خفض تكاليف الإنتاج، ولكن بتكلفة اجتماعية باهظة، باستبدالها المهارة البشرية بالآلة المتطورة.

ففي بداية التسعينات، انخفضت معدلات العمالة على نحو منتظم في جميع أرجاء العالم تقريبا. ويشير تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن في العالم اليوم ١٢٠ مليون عاطل عن العمل، و ٧٠٠ مليون عاطل جزئيا. وقد تعرف خبراء منظمة العمل الدولية على سببين رئيسيين لهذه الظاهرة: هما العولمة والتحرر الاقتصادي. وتتميز الأولى بحركة وانتقال التدفقات الرأسمالية الكبيرة والبحث عن العمالة العالية التخصص والمنخفضة التكاليف. وللسبب الثاني آثار أوسع نطاقا، حيث أن سياسات التكيف تعني تخصيصا جديدا للموارد، مما يفيد بعض القطاعات ويضر بقطاعات أخرى. وأدى هذا إلى بروز ظاهرة جديدة في أجزاء كثيرة من العالم، وهي ظاهرة النمو دون خلق فرص للعمل.

وعولمة الاقتصاد تشمل عمليات الاندماج والانفتاح التجاري؛ وهذه عمليات تجري الآن في جميع المناطق وليست لها نهاية. وهذا ما يخلق تحديا جديدا لجميع

البلدان، ويتمثل في امتلاك جهاز إنتاجي متخصص وقادر على المنافسة، مما يعني إغلاق أو تحويل الصناعات والأعمال التجارية التي لم تعد مجدية، والفقدان لفرص العمل.

ونحن لا يمكن أن نفكر اليوم في عملية العولمة دون الإدراك الكامل لمعنى التطور العلمي والتكنولوجي، الذي لم يعد يعتبر نشاطا أقل أهمية. ولا يمكن أن نتجاهل الدور الحيوي للتقدم العلمي والتكنولوجي باعتباره القوة المحركة الأساسية للنمو والرفاهية. ويمثل التقدم العلمي اليوم أداة حاسمة للقضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة، ونشر الثقافة وحماية الأمن الوطني. ولذلك يجب أن يولى أولوية من جانب جميع الحكومات وهي تضطلع بمسؤوليتها عن تشجيع اكتساب المعارف الجديدة والتعامل الحاذق معها. ومفتاح النجاح في المنافسة الدولية يكمن في القدرة على الابتكار.

ونحن اليوم ننظر إلى العولمة من وجهة النظر الاقتصادية وبالتالي نقوم بتقييم الآثار الاجتماعية لتلك الظاهرة. ولكن يجب ألا ننسى أن العولمة ينبغي، في المقام الأول، تصورها كظاهرة ثقافية، ثم تصبح بعد ذلك ظاهرة اقتصادية. لم هذا؟ لأنها تولدت من العلم أكثر من الاقتصاد. والعولمة حقيقة قائمة، وليست أيديولوجية. وهي حقيقة ذات آثار مذهلة: ففي غضون ٥٠ سنة، تضاعف إنتاج العالم خمس مرات، وتضاعفت تدفقات التجارة ١٥ مرة. ومن ثم فإن لها أثرا على نمو رأس المال وعرض المال؛ والزيادة الهائلة في الإنتاج. وهذا يعني أن الثروة ليست مجرد الإنتاج الحسي أو المادي في حد ذاته.

هناك اعتبار آخر يستحق الذكر هو أن العولمة لم تقض على التكتلات. والبلدان تجد من الضروري بشكل متزايد أن تكمل احتياجات بعضها البعض وتتبنى إنشاء مناطق للتجارة الحرة. ولهذا سعى بلدنا - أوروغواي - إلى الاستجابة لهذا التحدي الجديد بالانضمام إلى "ميركوسور" لتسريع وتحديث عملية التحرير والترابط التدريجي لأمريكا اللاتينية. ولم يكن من قبيل الصدفة أن مفاوضات الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة بدأت في بلدنا لأننا شعرنا بالحاجة إلى قيادة وتعزيز عملية تحرير التجارة. وأوروغواي تعتبر عملية التكامل آلية للانضمام إلى العالم المعولم.

لقد مر بلدنا بأزمة في أوائل الثمانينات واستوعب دروسها. وبالتالي. وضعنا منذ ذلك الوقت سياسة قائمة على التنظيم الدقيق، الذي يتيح لنا اليوم أن نحظى بنظام مالي قوي قادر على إيفاء جميع الديون ولذلك صدقت حكومتنا مؤخرا على التزامها بالوفاء بالأهداف الاقتصادية الموضوعة لهذا العام ووضعت أولوياتها لعام ١٩٩٩. وهذه الأولويات تتضمن مؤشر تضخم يتراوح بين ٤ في المائة و ٥ في المائة؛ ونموا اقتصاديا مقداره ٣ في المائة تقريبا؛ وعجزا ماليا يقدر بحوالي ٠,٨ في المائة، والاحتفاظ بالتوازن الأساسي لاقتصادنا عن طريق تدابير مالية أساسية، وبخاصة في الإنفاق العام.

ونحن نؤيد أيضا أي تدبير وقائي قد يعتمده صندوق النقد الدولي لتخفيف الآثار المدمرة للأزمة العالمية التي تثير قلقنا في الوقت الحاضر. وتلك الجهود الجديرة بالثناء لا يبذلها بلدنا فحسب، وإنما سائر المنطقة أيضا. ويجب علينا جميعا أن نفي بواجباتنا - البلدان المتقدمة النمو في مجالها، ومؤسسات بريتون وودز في مجالها أيضا، ومختلف الحكومات التي لديها ميزانيات معقدة في اقتصاداتها الوطنية تواصل تعزيز الإصلاحات الهيكلية الضرورية بمساعدة الوكالات الدولية المتخصصة.

إن تأثير العولمة على منطقتنا، وبخاصة آثار الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا، تؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصاداتنا. وخلال عام مضى عندما ثارت أزمة جنوب شرقي آسيا، تغيَّر تصورنا لهذه الأمور تغيرا كبيرا. إن أمريكا اللاتينية تحتاج إلى جذب ٥٠ بليون من الدولارات كل عام في استثمارات دولية خاصة حتى تحتفظ بمعدل نموها. وهذا لا يمكن أن يحدث إذا لم يعد معدل الكسب بالنسبة للمخاطرة لكل بلد إلى مستوياته السابقة.

ومع ذلك، عندما نعود إلى دراسة المنطقة في مجموعها، نجد بعض الخوف من أن يؤدي فقدان الثقة في الأسواق وتطور بلداننا إلى جولة من تخفيض قيمة العملة، الأمر الذي سيحيي التضخم، ويعيد إنشاء الدائرة المفرغة التي كانت في عقود ماضية. وإحدى المشاكل الرئيسية هي أن الكارثة الآسيوية والأزمة المالية التي وقعت مؤخرا في الاتحاد الروسي لم تقضيا فقط على الثقة في تلك البلدان، وإنما نشرتا العدوى إلى أمريكا اللاتينية كجزء مما يسمى بالأسواق الناشئة، دون عكس الاختلافات في ظروفها الداخلية. وفي هذا الخصوص، فإن أوروغواي استثناء جدير بالذكر، حيث أن الدين الوطني للبلد مصنف على المستوى الاستثماري، وبالتالي يسمح بالتمويل الخارجي بتكاليف منخفضة.

ولكي نختتم الحوار الذي حملنا على المجيئ إلى هنا اليوم، نود أن نكرر ببساطة بيان وزيرنا للاقتصاد والمالية في الاجتماع الذي عقده مؤخرا رؤساء المصارف المركزية وصندوق النقد الدولي، فقد قال الوزير:

"إن أورغواي، باعتبارها بلدا صغيرا، لن تكون قادرة على حل المشاكل العالمية، ولكنها ستسعى بالتأكيد إلى تجنُّب زيادة تعقيدها".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد عبد القادر باجمال، نائب رئيس الوزراء وزير خارجية اليمن.

السيد عبد القادر باجمال (اليمن): أود في البداية أن أتقدم إلى السيد أوبيرتي بأحر التهاني لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإني لعلى ثقة بأن أعمال الدورة ستكلل بالنجاح بفضل اقتداركم في الإدارة.

إننا اليوم نبحث في قضية تشغل فكرنا وتحظى باهتمامنا الحياتي وعلاقات دولنا وأممنا، لأنها تتصل بصورة وثيقة بمصيرنا ومستقبلنا أجمعين وبمحددات هذا المستقبل وملامح الغد للأجيال القادمة من سكان هذا الكون.

لقد فُهمت العولمة لدى الكثيرين بأنها البديل النظري الاقتصادي أو العملي لتنظيم عملية التبادل والاقتصاد الحر، على أثر انهيار الاقتصاديات الاشتراكية، وغياب الحرب الباردة في نهاية هذا القرن من كوكبنا. غير أن البعض فهم العولمة بأنها أداة استغلالية جديدة لتقسيم العمل العالمي بإبقاء الفقراء والمستهلكين كما هم في الوضع الذي هم عليه، ولكن بدون غطاءات ايديولوجية أو شعارات سياسية.

إن كلا منا يستطيع أن يفسِّر العولمة على النحو الذي يراه مناسبا لخدمة الاقتصاديات الوطنية والإقليمية، ذلك لأنه حتى الآن لا يمكن لأحد أن يدعي أن العولمة تعني منهجا وسلوكا يفضي إلى التعاون الدولي الكامل ويؤدي إلى سعادة البشرية. إن الأمر ما زال في حاجة إلى حوار أكثر شمولية وأكثر تفصيلا ويتجه بصورة مباشرة إلى المسائل الملموسة التالية: شروط التبادل والنقل؛ شروط حركة الأموال والاستثمار؛ شروط الضمانات والتمويل.

لهذا دعونا نعمق الحوار، ونبحث في التفاصيل حتى يكون الأمر واضحا ومشجعا على الفهم المشترك. نحن نريد المساواة في الفهم والوعي بالقضية المعروضة أمامنا في البداية على الأقل.

نحن في مجموعة الدول الأقل نموا توحي لنا كلمة العولمة بمفهوم مرعب وتدميري، لأن خطر التهميش والعزلة قائم لا محال بالنسبة لأوضاع بلداننا إذا لم يساعد بعضنا بعضا.

لقد رأينا تلك النماذج النشطة في آسيا التي كانت لعهد قريب توصف بالمعجزة. واليوم نشهد الاهتزازات العنيفة فيها. فإذا كانت العولمة مفهوما شاملا، فينبغي أن يكون هذا المفهوم قادرا على تفسير الأزمات ويحمل في بعض الوقت آليات حلها. بل إن نهج العولمة ذاته ينبغي أن يتضمن القواعد المنضبطة على إيقاع متواصل ودائم ومستقر بما في ذلك القواعد الأخلاقية وسلامة المبادلات والتعاملات في أسواق المال والاستثمار والسياسات النقدية.

إن الأسئلة لدى البلدان النامية والأقل نموا ما زالت حائرة، لأن الإجابات تحمل احتمالات ورؤى غامضة ويكون الحديث عن العولمة في مثل بلداننا يتم التعامل معه كجزء من الترف الفكري والإلهاء التنظيري لأناس يبحثون عن مخارج عملية لحالات الفاقة والفقر التي يعانون منها. إن العولمة اليوم لا تعطي أي صورة ملموسة حتى الآن للتكافؤ على الإطلاق، والأخطر في هذه المسألة اننا نتحدث عن العولمة وكأنها قدر قادم ومصير نهائي وخيار وحيد ولا بديل له. هذا النوع من المنطق يغلق بعض أبواب الحوار إن لم يسد كل فرص التفكير الحر، وتبدو المسألة وكأنها تدخل في نطاق عقود الإذعان.

إن البلدان الأقل نموا ومنها اليمن تتطلب عملية تأهيل كبيرة وإعداد أوضاعها الاقتصادية والتنموية لكي تساهم في عملية اندماج ويكون لها دور ما في الشراكة الدولية.

إن العولمة تعني نظما جديدة وبرامج إصلاحية جذرية وإدارات حكومية فاعلة ونشطة وجيدة، فإن هذا كله لا يمكن صنعه بعصا سحرية، إننا بحاجة إلى تعاون واسع وجهود مكثفة. والأمر لا يتصل فقط بقضية التعاون

بين البلدان على المستوى الحكومي ولكن الأمر يتصل بتوسيع تعاون رأس المال الخاص والنهوض بتقنيات العمل.

وإذا كانت المفاهيم والمقاصد إيجابية للعولمة وتنتج وتتيح فرصا للنهوض الاقتصادي وتحقيق الرفاهية، فإن تقريب الفجوات الكبيرة هو المدخل الرئيسي لجعل العولمة نظام للشراكة الحقيقية وليس الهامشية، وبالتالي تبرز قضية تقريب الفجوات الاقتصادية والتقنية والاتصالية والإدارية كقضية جوهرية وأساسية.

وفي هذا الصدد ما الذي ستفعله مؤسسات بريتون وودز، والبنك الدولي وصندوق النقد والمؤسسات والوكالات التابعة لها؟ إن عليها أن تتحول من مؤسسات تتحرك فقط لإدارة الأزمات إلى مؤسسات تعمل لمنع نشوء هذه الأزمات. كما أن عليها أن تعمل مع مجموعة الدول الغنية القادرة على وضع برنامج تنموي تأهيلي للبلدان النامية والأقل نموا حتى لا يشهد عالمنا انقساما كبيرا وفي غفلة من البعض منا بل وبدون خيارات أخرى وبدائل أقل إرهاقا. إن على بلداننا أن تفهم وبشكل محدد ومسبق إلى أين هي ذاهبة وبأية شروط تتم شراكتها، وما هي الأثمان التي ينبغي أن تدفعها، وإلى أي مدى.

وأخيرا فإذا كان البعض منا في هذه المناسبة يسأل، ويبحث عن إجابات شافية، فإن البعض الآخر قد حاول الإجابة على بعض هذه الأسئلة وهذه هي في حقيقة الأمر قيمة هذا الحوار وفائدة هذه المداولات الممتازة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أوسيو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بسبب ظروف لم تكن متوقعة ونظرا لأن نسخا من بياننا أودعت لدى الأمانة العامة منذ صباح أمس حيث كان من المفترض أن نتكلم، طلب مني سفيرنا والممثل الدائم لنيجيريا أن أقدم بيان وفد نيجيريا بالنيابة عن وزير خارجيتنا الذي لم يتمكن من الحضور هنا بسبب واجبات وطنية أخرى ملحة.

طلب مني وزير الخارجية أن أهنئ الرئيس على انتخابه مؤخرا لقيادة هذه الدورة للجمعية العامة وأؤكد له أن وزير الخارجية يتوق إلى المشاركة في جميع الأعمال في الأيام القادمة. نود أيضا أن نشكر الرئيس لإعطائنا الفرصة للمشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى الذي يكتسي موضوعه المعقد أهمية كبيرة بالنسبة لنا في العالم النامي. إن الاجتماعات من هذا النوع تزيد معرفتنا بالقضايا وما تنطوي عليها من مخاطر. يود وفدي في البداية أن يضم صوته بالكامل إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية اندونيسيا بالأمس، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في عالمنا الكبير الذي تحوله التكنولوجيا إلى قرية عالمية صغيرة جدا، أصبح من الواضح أنه لا يمكن لأية أمة أن تتحمل أن تكون جزيرة في حد ذاتها، على الرغم من أن أمما قليلة جدا، إن وجدت، يمكنها أن تفخر بأنها توفر جميع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية من معطياتها ومواردها الطبيعية داخل حدودها الوطنية. ومن ثم أصبح التكافل فيما بين الأمم الكبيرة والصغيرة أمرا حتميا، شأنه في ذلك شأن حاجتها إلى تحرير اقتصاداتها في السوق العالمية بغية تبادل السلع والخدمات الضرورية فيما بين الأمم على أساس منصف يمكن التنبؤ به بوضوح. وفي ضوء هذا تصبح العولمة، كما ينبغي أن تكون وسيلة موجهة صوب البشر للوفاء باحتياجات شعوب متكافلة أو أسرة عالمية واحدة، وليست غاية في حد ذاتها.

يؤمن وفدي بالقيمة النفعية للعولمة. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم جديد فهل تعتبر العولمة على الدوام مفيدة للبشر الذين تعنى بخدمتهم؟ لا. وبأي الوسائل كانت آثارها معاكسة؟ يمكن القول إن الوسائل عديدة. ونظرا لضيق الوقت سنقدم فقط بعض الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة والتي ينبغي أن ينظر فيها صانعو السياسات.

وعلى سبيل المثال فإن الاضطراب المالي العالمي الراهن الذي لا يزال يؤثر على الاقتصادات القوية في جنوب شرق آسيا، يمكن إلى حد كبير أن يعزى إلى جهود بلدان المنطقة لقبول واعتناق مفهوم العولمة، ولتحرير اقتصاداتها حتى تمتص تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. والتقلب في أسواق العملات الذي نشأ نتيجة لذلك ترك آثارا اقتصادية واجتماعية معاكسة على شعوب تلك البلدان مع ما لذلك من آثار معدية محتملة بالنسبة لاقتصادات أخرى في العالم.

من ناحية أخرى فإن الاقتصادات التي تعتبر بصورة مقارنة أفقر في بعض الدول الأخرى التي تواجه فروقا كبيرة، والتي بذلت جهودا تحررية أقل بغية المشاركة في

تيار الاقتصاد العالمي لم تتمكن من تحقيق مصير أفضل. ومنذ أوائل الثمانينات بلغت التدفقات في ٤٠ دولة، في أفريقيا غالبا وتعتبر من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إذ يبلغ معدل الناتج القومي فيها ١,٥ في المائة سنويا. وأدى هذا العنصر إلى زيادة ديونها الخارجية من ٥٥ بليونا من الدولارات في سنة ١٩٨٠ إلى ٢٠٦ بلايين من الدولارات في سنة ١٩٩٦. وبالنسبة لهذه المجموعة من البلدان فإن الاضطراب المالي العالمي الحالي الذي يجد مصدره في جهود العولمة سيؤدي إلى تفاقم الحالة السيئة بالفعل، بالنظر إلى وجود عوامل أخرى.

ومن ضمن هذه العوامل الهبوط المستمر في أسعار السلع الأساسية، ولهذا السبب لا يستطيع السوق العالمي أن يوفر للدول النامية الفقيرة أي استراحة من عبء ديونها الأجنبي الذي يقض مضجعها. ولذا ستستمر تلك الأمم في معاناتها لضعف النمو وضآلة التصدير. والنتيجة النهائية هي أنه ما لم تنفذ سياسة مقررة لإلغاء ديون البلدان الفقيرة فإن كل جهد من جانبها للالتحاق بركب العولمة سيمنى بشلل قاتل، وسيبقى مواطنوها يتخبطون في مستنقع مزيد من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

صحيح أن العولمة يمكن أن تكون لها منافع اجتماعية واقتصادية طيبة وأحيانا آثار سيئة، إلا أن هناك أيضا عوامل اجتماعية واقتصادية قد تعوق جهود الأمم الراغبة في الاندماج بالاقتصاد العالمي. وكلا الجانبين في هذا الموضوع فيه غذاء طيب للتفكير في تصميم وإنجاز الاختيارات السياسية الملائمة.

والواقع أنه في عالم مترابط بشكل معقد، كالعالم الذي نعيش فيه، ينبغي عدم إقصاء أية أمة عن العولمة ومنافعها. وينبغي، بالروح نفسها، أن تساعد جميع الدول بعضها بعضا على إزالة جميع العقبات، التعريفية وغير التعريفية، التي تسد طريقها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وينبغي في كلتا العمليتين - أي عملية فك قيود التنظيم وعملية التحرير من القيود - أن يكون للعولمة في خاتمة المطاف وجه إنساني وأن تهدف إلى تحقيق أقصى حد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية للأمم وللمواطنين ممن يعنيهم الأمر.

والواقع أنه مما لا ينبغي أن يسعد أحدا أو يريح باله، في أي مكان، أن يرى أنه يوجد، في عالم متأثر بعملية العولمة، أكثر من بليون نسمة يعيشون في فقر، بالمعايير المطلقة التي يقاس بها الفقر، وصاروا مهمشين داخل نفس المجتمع الدولي المدني وصارت تُنكر عليهم، تبعا لذلك، الفرصة والحق الاقتصادي في المساهمة في حياة منتجة اقتصاديا.

وفي جانب أكثر إشراقا، رأينا، وشجعنا حقا ما رأينا، القلق غير المكتوم وروح التضامن اللذين ايدتهما بعض البلدان المتقدمة النمو بشأن الاضطراب المالي الذي حاق أو يهدد بأن يحيق بنظرائها، البلدان النامية. ونحن نقدر الجهود المضنية التي يتجه التفكير إليها لتفادي العدوى، ونرحب بأن تمتد إلى البلدان النامية هذه الروح الرامية إلى جعل العولمة خالية من المشاكل. وتحت مظلة الأمم المتحدة، التي هي مظلة الأسرة الواحدة، وبمساعدة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ينبغي أن نُعنى بأن تعم عالمنا المستقل المنافع والمسرات التي تستتبعها العولمة، تماما كما حدث للجهل والعواقب الوخيمة التي صاحبت جهود كل أمة قبل اندماجها في العولمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للمثل الدائم للسلفادور

السيد كستنيدا - كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يطيب للسلفادور أن تشارك في هذا الحوار الرفيع المستوى الجاري في الجمعية العامة حول موضوع الوقع الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط، وما يترتب عليهما من جرائر في السياسات العامة، ونؤيد تماما الأفكار التي طرحها وزير خارجية أندونيسيا، السيد علي العطاس، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن القضية المنظور فيها تتصل حقا بالواقع الراهن، وإننا نعتقد أن التبادل الصريح للآراء والخبرات يمكن أن يسهم في تفكيرنا وأن يسمح لنا بأن نحلل، سويا، ونلتمس آليات للتغلب على الوقع السلبي لهذه الظاهرة الهامة التي لا مفر منها، والتي أضرت بالبلدان النامية بصفة خاصة.

إن العولمة وتحرير الأسواق من القيود قد وفرا فرصا رائعة وتحديات كبيرة للمجتمع الدولي. إن مزايا العولمة معروفة للجميع. وقد أحرز تقدم كبير في خفض الفقر، وبلغت التجارة العالمية وتدفقات رأس المال الخاص مستويات لم يسبق لها مثيل. والانجازات الرئيسية في مجالات التكنولوجيا والإعلام أزالت في الواقع حواجز الزمن والمسافات.

بيد أن من المعروف تماما أن كل البلدان لا تستفيد على قدم المساواة من العولمة. فالبلدان ذات الاقتصادات

الصغيرة وكذلك القطاعات الأشد ضعفا من المجتمع لا تزال مهمشة من جراء العولمة. ويقلقنا أن نرى الفجوة تتسع بين البلدان وكذلك داخل البلدان نفسها.

إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل سويا، بروح من التضامن، في السعي إلى حلول تعكس هذا الاتجاه، ويجب عليه أن يصمم تدابير تكفل أن تشاطر في الفرص والمزايا التي توفرها العولمة لجميع البلدان وجميع القطاعات الوطنية في تلك البلدان، بطريقة أكثر مساواة وعدلا.

إن أخطار الترابط المتنامي أوضحتها التحليلات التي أجريت للأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة التي أثرت في مناطق مختلفة من العالم ولا سيما في أضعف قطاعات المجتمع. ومن شأن التأثير المعدي أن الأزمات المالية في إحدى المناطق لها وقع سلبي على أنحاء مختلفة من العالم وتطال قطاعات مختلفة من المجتمع الدولي، مما يوضح أن ذلك قد يولد تهديدا بحدوث إنكماش عالمي النطاق. ولا مندوحة الآن، أكثر من اي وقت مضى، من ضم الجهود ومضاعفتها في سبيل ايجاد آليات تهدف إلى تخفيض مخاطر هذا الترابط وإلى تفادي ما يطلق عليه البعض بحق وصف "عولمة الأزمات الاقتصادية والمالية".

ومن المهم أيضا إنشاء آليات وطنية وإقليمية بل ومتعددة الأطراف تقوم، عن كثب، برصد ومراقبة تدفقات رؤوس الأموال، خصوصا التدفقات القصيرة الأجل، في سبيل تفادي تدفقات رأس المال العنيفة التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار وإلى الأزمات المالية. ونعتقد كذلك أن من المهم إلى أقصى حد ايجاد شبكات أمان اجتماعي في سبيل حماية وصون أضعف القطاعات في المجتمع.

إننا لا نستطيع التحدث عن العولمة دون أن نتطرق إلى قضية التعاون من أجل التنمية. وندرك جميعا أنه، في هذا العصر - عصر العولمة وتحرير الأسواق من القيود - تزداد أهمية دور التجارة الدولية والاستثمارات الخاصة في البلدان النامية، في سبيل مساندة النمو والتنمية المستدامة. صحيح أن تدفقات رأس المال الخاص من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية تزايدت، وكثيرا ما كان هذا التزايد سريعا. ولكن من الصحيح أيضا أن هذه التدفقات ليست موزعة توزيعا عادلا بين جميع البلدان. فالبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، كبلدي، كثيرا ما تُستبعد من جني منافع الاستثمارات الخاصة.

ونحن نلاحظ بقلق شديد أن المساعدة الرسمية من أجل التنمية تناقصت باطراد في السنوات الأخيرة. إن المساعدة الرسمية من أجل التنمية لا تزال، بالنسبة لبلدان كثيرة، بما فيها بلدي، موردا هاما لنا للقيام ببرامج تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تعتمد اعتمادا واسعا على برامج التعاون الدولي.

ومن المهم الاعتراف بأن معظم المشاريع الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية والبنى الأساسية لا تنجح في اجتذاب رأس المال الخاص لأنها في أغلب الأحيان تتيح فرصا قليلة للربح للمستثمرين على الصعيد الوطني أو الأجنبي. وستواصل المساعدة الإنمائية الرسمية كونها جهدا تكميليا هاما، ولا يستغنى عنها في بعض الحالات لضمان التنمية المستدامة في البلدان النامية. ومن ثم نعتبر أن من الأهمية البالغة تعزيز آليات التعاون الدولي وتمويل التنمية.

والسلفادور تسلم بأهمية دمج بلدنا في الاقتصاد العالمي، وتبذل الآن جهودا لا حصر لها لتحقيق هذا الهدف. فمنذ عام ١٩٨٩ تنفذ السلفادور نظاما لاقتصاد السوق الاجتماعي وقد حققت بالفعل حالة استقرار للاقتصاد الكلي مع تواصل النمو. كما أننا ننفذ سياسة لتحرير اقتصادنا بشكل شامل. وأجرينا تخفيضات هامة في التعرفة الجمركية وأزلنا الحواجز غير المتعلقة بالتعرفة الجمركية، بما يتمشى مع لوائح منظمة التجارة العالمية. وثمة برامج لتحديث الدولة اتخذت في إطارها تدابير ومقررات هامة ومنها ما اتخذ لخصخصة الاتصالات والطاقة واستخدم فيها جزء من الأموال المتحصلة من بيع الشركات الحكومية لتنفيذ مجموعة من برامج الاستثمار الاجتماعي الهامة. كما أننا ننفذ برنامجا وطنيا للمنافسة، حيث تكتسي أهمية أساسية مسائل تدريب الموارد البشرية وتشجيع الصادرات وخاصة الصادرات غير التقليدية، واجتذاب الاستثمارات وتحديث هياكلنا الأساسية.

ومن بين أهداف السلفادور مع انفتاح اقتصادها تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في البلد مع التركيز على الجهود التي تبذل لتنويع القطاع الإنتاجي، والمصممة للنهوض بتطوير القدرات التكنولوجية لتيسير مواجهتها لتحديات العولمة. وقد أدى الانفتاح إلى نتائج طيبة وضعت السلفادور في وضع اقتصادي مستقر اعترفت به مؤسسات ذات مكانة دولية.

ومع ذلك تواجه السلفادور صعوبات في اجتذاب رأس المال الاستثماري المباشر بسبب المنافسة المتزايدة. وكما ذكر الكثير من المتكلمين الآخرين، فإن عددا قليلا فقط من البلدان النامية يجتذب القدر الأعظم من التدفقات الرأسمالية الخاصة، وتهمش البلدان الأضعف رغم جهودها الكبيرة التي تبذلها لتكييف سياساتها للاقتصاد الكلي بحيث تصبح جزءا من الاقتصاد العالمي.

وأخيرا أود أن أشدد بصفة خاصة على ضرورة مواصلة الأمم المتحدة بذل جهودها لتعزيز الحوار بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية. أما نحن، البلدان النامية، فإننا نعمل على أن نصبح جزءا من الاقتصاد العالمي، ولكننا نحتاج إلى مناخ آمن يكفل وصول منتجاتنا إلى الأسواق العالمية دون شروط ومن غير حمائية مقنعة. فنحن بحاجة إلى مناخ يشجع على نقل التكنولوجيا بالتوافق التام مع قواعد حماية الملكية الفكرية بشروط مواتية للبلدان النامية. ونحتاج إلى بيئة يتيسر فيها انتقال رؤوس الأموال الخاصة، ولا سيما إلى بلدان مثل السلفادور، اقتصاداتها صغيرة ولكنها تخطو خطوات إيجابية نحو بلوغ هدف الاقتصاد المستقر في سياق تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمقرر المائدة المستديرة الوزارية الأولى عن الاستجابات الوطنية للعولمة، السيد بيرسي متسنغ منغوايلا، ممثل ليسوتو.

السيد منغوايلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أقدم إلى هذه الجلسة العامة للجمعية العامة ملخصا لواحدة من المائدتين المستديرتين الوزاريتين عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة، وهي بشأن الاستجابات الوطنية، وقد عقدت صباح هذا اليوم.

افتتحت المائدة المستديرة الوزارية ببيان لرئيسها، وزير الدولة هيلموت شافر ممثل ألمانيا. ودارت المناقشات حول التحديات والفرص الناشئة عن العولمة والحاجة إلى ميدان متكافئ تكفل فيه للبلدان المتقدمة النمو والنامية مشاطرة متساوية لفوائد العولمة، والحاجة إلى سياسات وطنية تنتهجها البلدان النامية وشركاؤها بقصد تيسير دمج البلدان النامية في العمليات الاقتصادية العالمية، فضلا عن حماية قطاعات السكان المتضررة من العولمة. وتناولت المائدة المستديرة عددا من القضايا البارزة، ومنها ما يلي:

أولا، العولمة بوصفها عملية لا غنى عنها. فقد أصبح هذا مفهوما مشتركا على الصعيد العالمي. كما يرى على نطاق واسع أن لها إمكانية توفير فرص كبيرة لجميع البلدان. ولا يكاد يكون هناك أي مجال أمام البلدان للخروج عن هذه العملية؛ فأي بلد يتعرض لخسارة كبيرة إذا قرر ألا يشترك فيها. ولا يسع أي إنسان أن يبالغ في الضغوط والتكاليف التي يمكن للعولمة أن تفرضها على البلدان أو على قطاعات السكان. وبينما يمكن لهذه الصعوبات وإحساس الحكومات بالضعف في مواجهة القوى التي تسبب عدم الاستقرار، أن تنطوي على إحباط وعدم يقين عميقين، لا ينبغي أن يقود ذلك إلى أن يعتقد المرء أن العولمة قوة شريرة يمكن بل وينبغي البعد عنها.

وثانيا، الحاجة إلى ميدان متكافئ. فعلى الرغم من المكاسب الهائلة التي تحققت من العولمة تظل هذه المكاسب موزعة بغير تساو بين البلدان وفي داخلها. فالبلدان الصناعية حققت مكاسب كبيرة من هذه العملية. وبالنسبة للأغلبية الساحقة من البلدان النامية فإن العواقب الناشئة عن العولمة جاءت وخيمة. فمعظم البلدان النامية لم توهب المؤسسات اللازمة للإندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي. بل في داخل البلدان الصناعية هناك قطاعات سكانية استبعدت من مزايا العولمة. فبالنسبة للبلدان التي فاتتها عملية العولمة اتضح أن تكاليف العملية تفوق كثيرا ما تحققه من فوائد. وفي كثير من البلدان النامية شملت العواقب الاجتماعية ازدياد حالة الفقر سوءا وهبوط فرص العمل وتردي الحالة التعليمية والصحية، فالتوزيع غير المتساوي لفوائد ومخاطر العولمة يقتضي إبرام عقد جديد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على أساس التضامن الحقيقي وتقاسم المسؤولية بقصد إيجاد الميدان المتكافئ الذي تجني فيه جميع البلدان فائدة كاملة من العملية. وينبغي أن يكون من الجوانب الهامة في هذا العقد الرؤية المشتركة للنمو العالمي والتنمية بحيث تستفيد جميع البلدان وجميع الأفراد.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وثالثا، الحاجة إلى استجابات السياسات الوطنية، فينظر إلى إدارة العولمة على أنها قضية أساسية. وكانت البلدان بحاجة إلى صوغ استجابة مُثلى بتصميم اندماجها في الاقتصاد العالمي وترتيبه في خطوات بطريقة تتناسب مع ظروفها الخاصة. وكان ينبغي أن تتضمن النهج المتعلقة بالسياسات في هذا الصدد توازنا ملائما في مواطن التركيز، بين زيادة الفرص وتقليل المخاطر.

ونودي باتخاذ نهج تسلسلي سليم بدلا من التحرير المفاجئ.

والبلدان النامية ينبغي أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن سياساتها وتدابيرها الإنمائية. وينبغي لها أن تتبع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، وأن تعمل جاهدة لتزيد من المدخرات والاستثمارات المحلية، وتعزز القدرات المؤسسية والقانونية والتنظيمية والإشرافية، وتحسن الإدارة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص. وعليها أن تكفل الشفافية والخضوع للمساءلة في عملية صنع القرار، وتتجنب الفساد.

وعند التصدي للأزمات الناشئة من العولمة كانت هناك حاجة إلى وضع لوائح جديدة لاتقاء مثل هذه الأزمات. وكانت مسألة تخفيض ديون القطاع الخاص تستوجب معالجة عاجلة. فأي بلد عندما ينزلق في مشاكل عميقة قد يكون بحاجة إلى أن يلجأ إلى وقف مؤقت لتدفقات رأس المال إلى الخارج، وهو ما تم اقتراحه في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨.

ومع أن بعض الشرائح السكانية قد تكون مستبعدة من مزايا العولمة، أو حتى متضررة بهذه العملية، قد يكون من المهم وضع استراتيجيات دولية - مثل تدابير يمكن أن تخفف من النتائج السلبية المترتبة على العولمة. وكانت هناك حاجة إلى إعداد شبكات للأمان الاجتماعي لحماية القطاعات السكانية الضعيفة من النتائج الضارة المحتملة لعملية العولمة.

وأخيرا، وعلى الرغم من أن موضوع الصباح كان يدور حول الردود الوطنية، كانت هناك تداخلات كثيرة بين الردود الوطنية والردود العالمية مما استوجب التطرق قليلا إلى موضوع الردود الدولية. وفي جلسة الصباح كان الكلام يدور حول زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم تطوير قطاعات معينة مثل التعليم والصحة والهياكل الأساسية، وكذلك تخفيض الدين، ودعم إنشاء شبكات للأمان الاجتماعي، ووضع ترتيبات تجارية أكثر انصافا، وتسهيل تدفقات رأس المال الخاص.

وكما يتبين من الملخص الذي قدمته للتو، كانت المقايضة شاملة وعميقة، وتم الاضطلاع بها بكل جدية. وكانت النتيجة تبرر بحق الوقت الذي أنفق في بحث القضايا التي تثيرها العولمة وتحرير التجارة - باعتبار ذلك مجرد نقطة البداية لمعالجة مركزة وطويلة الأجل لهذه الظاهرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر مقرر المائدة المستديرة الوزارية الأولى، وأعطي الكلمة الآن لمقرر المائدة المستديرة الوزارية الثانية عن الردود الوطنية للعولمة، سعادة السيد يانيس بريدكالنس ممثل لاتفيا.

السيد بريدكالنس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في بياني عن المائدة المستديرة بشأن الردود الدولية للتأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة أقر مع الامتنان بالإسهامات الممتازة التي قدمها رئيس المائدة المستديرة، والممثلون الوطنيون، وممثلو وكالات الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

تمثل العولمة، في رأي المتكلمين، ديناميات الاقتصاد العالمي في نهاية هذا القرن. وقد استرشدت مسيرة العولمة بالعمليات التي يسرت ظهور الابتكارات التكنولوجية في الماضي القريب. فرأس المال اليوم يتمتع بدرجة من حرية التنقل لم يسبق لها مثيل. وحجم التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر بدأ يتزايد بوتيرة أسرع من وتيرة الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت نسبة متزايدة من الاستثمارات تتولاها الشركات عبر الوطنية.

وفي الوقت ذاته، وكما يرى الممثلون، تنطوي العولمة على مخاطر بالنسبة للمجتمعات والاقتصادات. وعلى حين أن الردود الدولية عن التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة تقيم عموما بشكل إيجابي، فالردود الوطنية متباينة. وقد شددت مجتمعات كثيرة، ولا سيما المجتمعات الصغيرة والأقل تطورا من الناحية التكنولوجية على ضرورة تطوير الهياكل الاجتماعية لمسايرة البيئة الاقتصادية الجديدة. ويجري التأكيد على أن التهميش يمكن أن يمثل مشكلة خطيرة للبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى زيادة التجارة والاستثمار والنمو، وإلى هياكل مالية أقوى تمتص الضغوط الناجمة عن التحولات المفاجئة في التوجهات السوقية. وهذا يثير احتمال اتساع الهوة بين البلدان القادرة على الاستفادة من العولمة والبلدان التي يصعب عليها الاستفادة من نظام متحرر وخال من الضوابط.

ويخشى أيضا من أن تؤدي العولمة إلى تعريض الهياكل الاجتماعية للخطر، وتقويض التنوع الثقافي وكذلك الهويات الوطنية والإقليمية. وهذه التحديات تتخطى المجال الاقتصادي، وتبرز الحاجة إلى وجود

صكوك ذات قاعدة ثقافية تعالج بشكل فعال القضايا المتصلة بالشمولية ومشاركة جميع الشعوب.

لقد دللت الأحداث الأخيرة على أن الأزمة المالية العالمية الراهنة ليست أزمة آسيوية؛ بل هي أزمة متفشية أبعد من ذلك بكثير. ولم ينج منها أحد. ووجود استجابة دولية ملائمة لهـا أصبح مسألة ضرورية. والواقع أن هذا يتطلـب وجـود إدارة عالمية محسنة تكون على مستوى هذا التحدي.

وتطوير النظم الوطنية - المالية والضريبية ونظم المساءلة - يجب أن يقترن بلوائح عالمية، وبالذات فيما يتعلق بدورة العملات الأجنبية، التي نعرف أنها أكبر كثيرا من الاقتصادات الحقيقية ذاتها، ومع ذلك فإنها تؤثر على أسعار الصرف. وقد ثبت في التسعينات أن هذه المشكلة تجد تفسيرا جزئيا لها في نظام التحويلات النقدية. ثانيا، ان صكوك حساب التبادل التجـاري تشكل جزئيـا فقـط المركز الاقتصادي لبلد ما. ولكـن رأس المـال والأصول والاستثمارات هي المسؤولة بالأحـرى عـن الوضع الذي يكون عليه حساب التبادل التجاري.

وبعكس ما كان يحدث في الماضي، لا يكون ظهور المشاكل بسبب وجود اختلالات في الحسابات الجارية، بل بسبب التغيرات الفجائية المكدرة في حساب رأس المال. وحجم الموارد التي نتكلم عنها هنا يفوق بكثير الأموال المتوفرة في المؤسسات المالية الدولية، على الرغم من وجود دعم ثنائي إضافي قوي لصالح العديد من البلدان. ومن ثم يظل وضع خطة لتحقيق مستوى كاف من الأمـوال لاتقـاء ومنع ظهور أزمات في المستقبل تحديا جماعيا رئيسيا.

في الأجل القصير، يكمن مفتاح الحل في تقييم قدرة النظام النقـدي الدولـي على إدارة الأزمة. وقد عرض المتكلمون سبيلين ممكنين للقيام بذلك: إما إعادة صياغة القواعد المالية العالمية مع تغييرات مؤسسية هامشية، أو تصميم الهيكل المالي العالمي من جديد. وأيا كان المسار الذي سيقع عليه الاختيـار، فمـن الأساسي أن نكيف المؤسسات المالية الدولية مع متطلبات القرن المقبل.

وإلى جانب تصميم قواعد مالية للإدارة الدولية، تظل السياسات المحلية مهمة أيضا. فمن الأساسي وجود لوائح حكيمة وإدارة سليمة على المستوى الوطني.

والعولمة، في نظر معظم المتكلمين، عملية لا رجعة فيها. ومع ذلك يُسلم بأن العولمة المقصورة علـى الاعتبارات السوقية لا تبالي بالإنصاف ولا بالتقدم الاجتماعي. وهناك حاجة إلى أن يبذل أعضاء المجتمع الدولي جهودا مشتركة كبيرة لاستحداث المعايير التي تصبح معها العولمة داعمة بحق للتنمية البشرية. والأمم المتحـدة نفسها هي المرشح البديهي المطلق للاضطلاع بقيادة معيارية في هذه العملية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إننـا مواجهـون بمهمة أساسية. ومن وجهة نظر المتكلمين، ثمـة حاجـة لاستجابات وطنية ودولية لجعل العولمة تطورا إيجابيا شاملا لتحسين نوعية الحياة - على كل من مستويي الرفـاه الاقتصادي والاستمتاع بالتراث الثقافي - لجميع النـاس. ولا بد من تصميم السياسات من أجل تجارة عالمية عادلـة ومجتمـع مدنـي شامـل وبذا يشترك الناس جميعا في الفوائد.

وكما أكد ممثل منظمة العمل الدوليـة يجب ربـط التقدم الاجتماعي والبشري من ناحية والنمو الاقتصـادي من ناحية أخرى. ويجب إشراك الموارد البشريـة علـى نطاق العالم في هذه العملية، حيث تضطلع وكالات الأمـم المتحدة والمجلس الاجتماعي والاقتصادي بالدور المركزي في تشكيل رؤية مستقبل العالم. إن قدرة الأمم المتحدة على العمل كفريق وخبرتها تشكلان قاعدة صلبـة تنفـذ عليها هذه المهمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا، الذي سيدلي ببيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد العطـاس (إندونيسيـا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد وصلنـا إلى اختتام ما شكل دون شك حوارا مثمرا ومفيدا لمدة يومين تناول مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصيـن وللعالـم عموما. وخلال اليومين الماضيين ركزنـا فـي مداولاتنـا علـى الأثـر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وعلى ما يترتب عنهما من آثار على السياسات العامة.

في هذه المرحلة لن أحاول تقديم ملخص أو أن أوجز ما خلصت إليه مناقشاتنا. فقد قدم لنا مقررا المائدتين المستديرتين، الأولى بشأن الاستجابات الوطنية والثانية بشأن الاستجابات الدولية للعولمة، تقريرين زاخرين بالمعلومات عن الكيفية التي كانت بها المداولات حية وحفازة. وقد انبثق عن المناقشات تقارب مشجع جدا في

التصورات بين جميع المشاركين - بين ممثلي الحكومات وممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ وبين ممثلي البلدان المتقدمة النمو والنامية - بشأن جانب خاص نشهده حاليا للعولمة، وهو تحديدا الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، التي بدأت في جزء من العالم، هو شرق آسيا، ولكنها، من حيث نطاقها تحولت الآن دون شك أزمة عالمية، وتطورت من حيث طبيعتها من أزمة نقدية ومالية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية شاملة.

ومن الجلي أيضا أن المجتمع الدولي، عندما يواجه العولمة بفرصها الهائلة وكذلك بتحدياتها الصعبة، مطالب باتخاذ خطوات عاجلة - عالميا وإقليميا ووطنيا - للتحكم في قوة العولمة هذه بغية تحقيق أقصى الفوائد منها وتقليل مخاطرها إلى الحد الأدنى.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن عميق تقديرنا للأمين العام ومعاونيه القديرين الذي مكنونا من عقد هذه الاجتماعات الهامة، ولشركائنا في العالم المتقدم النمو لاستجابتهم بروح إيجابية جدا للنداء الذي وجهناه من أجل تجديد الحوار.

ولعل أعضاء الجمعية يتذكرون أن مجموعة الـ ٧٧ وبلدان عدم الانحياز دعت إلى تجديد الحوار قبل أربعة أعوام تقريبا على أمل أن هذا الحوار لن يؤدي فقط إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين جميع البلدان، متقدمة النمو كانت أو نامية، بل ويرسيه على أساس جديد لم يطبق أو يعتمد في السابق في ظروف مشابهة. وذلك الأساس الجديد، الذي جرى توضيحه في عدة مناسبات، تنبثق أهميته من إحساس بالفائدة المشتركة، والمصلحة المتبادلة، والترابط الحقيقي. وتأمل البلدان النامية أن تؤدي هذه العناصر مجتمعة إلى نوع جديد من الشراكة العالمية المنصفة.

ونأمل لهذه الخطوة الأولى المشجعة جدا المتمثلة في تجدد الحوار ألا تتوقف عند هذه المرحلة كأمر يحدث مرة واحدة فقط. ونأمل لهذا الحوار أن يمهد لاستقرار عادة وطريقة متفق عليها للاستمرار، ويتطور إلى حوار موسع بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك للبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. ونأمل لهذا النهج الجديد في الحوار - الذي يقوم كما ذكرت على الاشتراك في المصالح والفوائد بدلا عن جدول أعمال تجابهي أو نهج الخصومة الماضية - أن يؤدي بنا إلى حل المشاكل التي تقتضي منا الاهتمام العاجل والعمل المشترك العاجل. ونعتقد أن مشاكل العالم الاقتصادية والمالية الراهنة تتطلب حلولا عالمية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق هذه الشراكة، وأن العولمة تزيد من ضرورة عملنا معا لمواجهة تحديات الألفية المقبلة، التي هي على الأبواب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للسيد لنخ، ممثل النمسا والمدير العام لإدارة التعاون والتنمية في الاتحاد الأوروبي، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد لنخ (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، أود أولا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام ولوكيل الأمين العام السيد ديساي وفريقه على تنظيم هذا الاجتماع الذي ينعقد في وقت مناسب جدا حقا نظرا لما يتصف به الاقتصاد الحالي من اضطراب وأوجه عدم يقين.

ونرحب أيضا بالصيغة المتفاعلة لهذا الاجتماع، لا سيما المائدتان المستديرتان المشتركتان بين الوزارات، فضلا عن أفرقة الخبراء.

الوقت بالنسبة لنا أيضا، ليس وقت تقديم ملخص كامل لهذه المناقشة الغنية والحيوية جدا. إنه وقت مناسب لتناول بعض النقاط والأمور البارزة لما خلصنا إليه في هذه المناقشة. ونعتقد أن المناقشة بشأن فرص العولمة وتحدياتها ومخاطرها كانت بناءة جدا. وكان هناك توافق واسع النطاق في الآراء على أن التجارة الحرة وحركة رأس المال الحر حققتا مكاسب وفرصا للبلدان المتقدمة النمو وللبلدان النامية كذلك ولكن كان هناك شعور بأن جميع البلدان لا تستفيد على قدم المساواة من هذه المكاسب، وأن أقل البلدان نموا على وجه التحديد هي التي تواجه مشاكل حادة ناجمة عن التهميش.

وثمة آثار ضارة ناجمة عن العولمة، من قبيل التقلب في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، الأمر الذي يحمل في طياته مخاطر جدية، لا سيما بالنسبة للعديد من اقتصادات السوق الناشئة. ومن مختلف البيانات التي تناولت التجارب الوطنية ظهر توافق آراء واسع النطاق إلى حد ما بشأن أهمية الردود المناسبة للسياسات على هذه التحديات على الصعيد الوطني. ويبدو أن هناك تزايدا في التقاء وجهات النظر حول السياسات السليمة. فإلى جانب أسس الاقتصاد الكلي القوية أصبح وجود إطار مؤسسي وتنظيمي سليم أمرا هاما لإدارة نتائج العولمة إدارة فعالة.

ولكن جرى التنويه أيضا بشيء هام جدا هو أن البعد الاجتماعي يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من سياسات الرد هذه، بما في ذلك توزيع أفضل لمنافع النمو. والحاجة إلى دعم البلدان النامية الفقيرة بشكل خاص في تحسين قدراتها المؤسسية والإدارية للتصدي لتحديات العولمة كانت محسوسة على نطاق واسع. وثمة أيضا حاجة متواصلة إلى تدفقات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، سواء من أجل المهام المؤسسية أو من أجل الاستجابة الإنسانية البحتة الضرورية في حالات عديدة.

لقد صدرت دعوة قوية إلى الامتناع عن الحمائية والانعزالية. وكان هناك توافق عريض في الآراء على ضرورة تعزيز النظام المتعدد الأطراف من أجل معالجة المهام الملحة المعروضة علينا. بيد أن الردود المشتركة يتعين أن تقوم على أساس قيم مشتركة تعبر عن التطلعات الأوسع لمجتمعاتنا العالمية. والأمم المتحدة، مع اتساع ولايتها وشرعيتها، هي محفل فريد لتحديد المبادئ والمعايير اللازمة لاستخدام إمكانيات العولمة.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالقول إن هذا الاجتماع أسفر في النهاية عن طرح أسئلة عيدة. وليس لدينا بعد الأجوبة عنها. ولقد حان الوقت لأن نفكر في إيجاد ردود مشتركة. لذلك، نؤيد بسرور دعوة ممثل إندونيسيا الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى العمل على وضع هذه الردود بروح حقيقية من الشراكة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد مايكل ساوثويك، نائب مساعد وزير الدولة للمنظمات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد ساوثويك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير حكومة الولايات المتحدة لإتاحة الفرصة خلال هذا الحوار لتطوير مفهومنا المشترك للفرص والمخاطر المرتبطة بعملية العولمة، وهي عملية فاجأتنا جميعا نظرا للسرعة التي غيرت بها مجرى حياتنا. والواقع أن هذا الحوار، مثلما ذكر زميلنا الكولومبي قبل دقائق، يجري في ظل روح جديدة من الشراكة بدلا من المواجهة.

لقد أفصح الرئيس كلينتون بوضوح في الكلمة التي أدلى بها أمام مجلس نيويورك للعلاقات الخارجية بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر عن مصلحتنا المشتركة في استمرار توسع النظام الاقتصادي العالمي المستقر والمنفتح الذي يمكنه أن يلبي احتياجات الناس العاديين حول العالم. ولقد تعهد بأن تعمل الولايات المتحدة مع شركائنا الدوليين على تخفيف أثر الأزمة المالية الراهنة، وتكثيف الجهود التي نبذلها من أجل إصلاح مؤسساتنا التجارية والمالية حتى تستطيع أن تتصدى على نحو أفضل للتحديات التي نواجهها الآن، والتحديات التي يحتمل أن نواجهها في المستقبل. وأعرب عما نشعر به جميعا - أي أنه من غير المقبول أن يدفع الاضطراب فجأة بملايين الناس إلى الفقر والبؤس. والولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين عندما يحدث هذا.

هذا الحوار صريح وبنّاء بشكل غير عادي. وإذ تكلم وزير الخارجية الإندونيسي السيد علي العطاس باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقد دفع في ملاحظاته الاستهلالية بمناقشتنا إلى الأمام بشكل كبير. ولقد ذكرنا بأننا نتشاطر التزاما مشتركا، تطور عبر العقود، لمكافحة الفقر، وبأن أمامنا إرثا من التعاون والمؤسسات التي أوجدناها من أجل خوض الكفاح. وبإمكاننا أيضا أن نشعر جميعا بالتشجيع إزاء إيمانه بأنه حتى أشد الاقتصادات تأثرا قادرة على التعافي قريبا اذا وجدت بيئة مشجعة لتحقيق إصلاحات نشطة، والحصول على التمويل الإنمائي والوصول إلى أسواق التصدير والمشاركة في التقدم التكنولوجي. وباختصار، فإن الجوانب لا يكمن في مقاومة العولمة - وهذا ليس ممكنا ولا مستحبا - بل في تطبيق العولمة على نحو أفضل.

وتدرك الولايات المتحدة تماما الآلام التي تكتنف التكيف المحلي مع العولمة. ويمكننا أن نتفهم جيدا أن الأزمة المالية الراهنة على أشد البلدان فقرا، والتهديد المحتمل للديمقراطيات الجديدة، وإغراء السعي إلى تحقيق الانفراج القصير الأجل بالرجوع إلى سياسات الماضي الفاشلة. لذلك نعرب عن إعجابنا بالحكومات العازمة على مواظبة السير على الدرب المفضي إلى رؤيتنا المشتركة المتمثلة في إيجاد عالمي مستقر يتألف من مجتمعات منفتحة ومزدهرة وديمقراطية. وتبادل الآراء هنا على مدى اليومين الماضيين فتح نوافذ جديدة على الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة. ومن الواضح أننا يجب أن نتحرك فيما يتجاوز الوضع الراهن. وبالرغم من ذلك، ولئن كان أثر الأزمة الاقتصادية واسعا فعلا، يجب علينا أن نميز بين المسائل التي تواجه البلدان التي احتضنت بنشاط عملية العولمة من خلال تحرير اقتصاداتها والبلدان التي لم تحتضنها. وبالمثل، لئن كانت الأزمة الاقتصادية الراهنة قد تركت آثارا اجتماعية

خطيرة في العديد من البلدان، فينبغي لنا أن ندرك أن البلدان التي عالجت بشكل فعال الأسباب الهيكلية للفقر من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، والتوسع في الديمقراطية والسياسات السليمة لتعزيز العمالة، تواجه الآن مشكلة مختلفة كثيرا عن مشكلة البلدان التي لم تضطلع بهذه المهمة. وحقيقة أن كل متكلم هنا يوافق تقريبا على أن أوجه الضعف المؤسسي - دولية ومحلية - هي أساس المشكلة يجب أن تسهم في تشكيل نهج إيجابي وشامل إزاء العولمة. والموازنة بين الإصلاح والإغاثة، في حالة كل بلد على حدة، تتطلب اهتماما دقيقا.

واقترح الرئيس كلنتون استجابة من ست نقاط للأزمة المالية. والمناقشات هنا ستوفر مدخلات قيمة في تلك العملية. ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تكيف الآن برامج مساعدتها كي تأخذ في الاعتبار النتائج الإنسانية المترتبة على الأزمة من خلال توفير الدعم لشبكات الأمن الاجتماعي وإصلاح المؤسسات المالية. وكما ذكر من قبل، ستعمل الولايات المتحدة مع المؤسسات الدولية لإيجاد حلول لذلك. وتدرك إدارة الرئيس كلنتون إدراكا تاما أهمية وجود قيادة دولية قوية فيما يتعلق بهذه المسائل. وإننا سنسهم بنصيبنا في ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للأمين العام، السيد كوفي عنان.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة والأصدقاء، السيدات والسادة، لا يمكن أن يكون هناك موضوع أكثر أهمية من الموضوع الذي مابرحتم تناقشونه هنا على مدى اليومين الماضيين. ولا يمكن لاجتماعكم أن يكون قد جاء في وقت أحسن من هذا الوقت. ويؤسفني أنني لم أتمكن أن أكون معكم إبان المناقشات. تعلمون أن مواعيد هذا الاجتماع حددت خلال فترة قصيرة، وكانت لديّ ارتباطات منذ فترة طويلة في أماكن أخرى رأيت أنه لا بد من التقيد بها. إلا أنني كنت أتابع مداولاتكم عن كثب من خلال الموظفين العاملين لديّ. وأهنئكم على انكبابكم على معالجة الموضوعات الصعبة التي يحفل بها جدول أعمالكم، ويسرني أنكم قمتم بذلك من خلال الأفرقة غير الرسمية بالتعاون مع الخبراء من الخارج. وهذا مثال آخر على التفاعل المثمر بين الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول، وآمل أن يرى العالم في ذلك معلما بارزا من معالم الأمم المتحدة.

وما بدأ في السنة الماضية كأزمة آسيوية أصبح واضحا الآن أنه أزمة عالمية. وليس هناك أي جزء من أجزاء العالم لا يتضرر، مع أن جميع المناطق في العالم لا تتضرر بطبيعة الحال بنفس القدر. وفي واقع الأمر ليس أقل جوانب هذه الأزمة خطورة أنها تهدد بتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، سواء داخل البلدان أو على الصعيد العالمي. وبعبارة أخرى، هذه أول أزمة تواجهها العولمة. إلا أنني سعيد بأنكم لم تهدروا وقتكم في مناقشة المدى الذي ينبغي أن يصل إليه إلقاء اللوم على العولمة. وقد يكون ذلك مثار اهتمام المؤرخين، لكنه لن يكون مفيدا لصانعي السياسة مثلكم. فالعولمة سمة سائدة في عصرنا ولا نملك أية إمكانية لعكس اتجاهها، حتى لو رغبنا في ذلك. وما يتعين علينا أن نضطلع به هو تحديد سبل إدارتها على نحو أفضل. وينبغي لنا بصورة ما أن نستفيد الى أقصى حد من المنافع وأن نحمي أولئك المهددين بأن يصبحوا ضحايا.

إن صديقي الكريم علي العطاس، وزير خارجية إندونيسيا، أصاب كبد الحقيقة عندما قال لكم إنه بدلا من خنق العولمة وزيادة تكامل البلدان النامية، ينبغي لنا أن نستكشف أفضل السبل التي يمكن فيها للعولمة أن تخدم البشرية وكيفية معالجة عدم التنبؤ الذي تتسم به.

إنني أعرف أن العديد من البلدان النامية تمر بأوقات عصيبة جدا هذه السنة. فإغراء التقهقر الى الشعارات الوطنية التي تحوز رضا الجمهور يمكن أن يكون قويا. إلا أن ما يشجعني أنني أرى - في كل بلد نام تقريبا - أن الحلول الزائفة باتت مرفوضة. ولاحظت هذا خصوصا في مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز في دربان، التي حضرتها في أوائل هذا الشهر، وأصدرت القمة إعلانا بليغا للألفية الجديدة، ورد فيه من بين جملة أمور، أن

> "إنشاء نظام يستند الى القواعد المتعددة الأطراف يشكل تقدما، أساسا، ولكن لكي يكون ناجحا ينبغي أن يحظى بتأييد البلدان النامية وبالمشاركة النشطة من جانبها".

والواقع، يا أصدقائي، إن ذلك يجب أن يكون الطريق للسير قُدما. وإذا كان قد وقع خطأ ما فهو أن البلدان النامية كثيرا ما كانت سلبية أكثر من كونها مشاركة نشطة في السعي الى استجابة جماعية إزاء العولمة.

وفي العديد من الهيئات التي تتخذ فيها مقررات تؤثر على الاقتصاد العالمي - من مجموعة السبعة مرورا بمنظمة التجارة العالمية وحتى مؤسساتنا الشقيقة بريتون وودز في واشنطن - فإن أقوى الأصوات هي أصوات

البلدان التي حققت فعلا نجاحا اقتصاديا. وليست هناك أية مؤسسة من هذه المؤسسات معصومة عن الخطأ، وهي لا تدعي العصمة، إلا أن لديها جميعا ما يكفي من الحكمة التي تجعلها قادرة على تقديمها. ومنذ أن أصبحت أمينا عاما كان من بين أولوياتي تشكيل علاقات عمل أوثق معها.

إلا أن لدى الأمم المتحدة دورها الفريد الذي لا غنى عنه لكي تضطلع به. فولايتنا الواسعة النطاق، وعضويتنا العالمية وقدرتنا على إشراك الأطراف الفاعلة من غير الدول - كل ذلك يجعل الأمم المتحدة مؤهلة على نحو فريد لأن تساعد في تشكيل استجابة عالمية للأزمة، وهي ليست عالمية فقط من الناحية الجغرافية، بل أيضا من حيث مجموعة المسائل التي تثيرها. وإنني أؤمن بأننا تقع علينا مسؤولية الإصرار على ضرورة التوصل الى حلول عالمية تستند الى القواعد العالمية المنصفة بحق الجميع. وتقع علينا مسؤولية كفالة ألا يكون رد الدول الابتعاد عن بعضها بعضا، وإنما الالتقاء لإيجاد حلول تستند الى المبادئ التأسيسية التي تجمعنا كلنا. وتقع علينا مسؤولية الإصرار على عدم نسيان مصالح أولئك الذين تضرروا بالأزمة أكثر من غيرهم.

في هذا العام، وطبقا لآخر تقديراتنا، بلغت التكاليف التي تكبدتها البلدان النامية جراء الانهيار في أسعار السلع الأساسية ما يعادل ٨ في المائة تقريبا - وبالنسبة لأفريقيا وصلت الى ما يقرب من ١٥ في المائة - من قيمة صادراتها لعام ١٩٩٧. وتنطوي هذه الأرقام على صعوبات بالغة بالنسبة للملايين من الأفراد. وينبغي الاضطلاع بعمل ما لإغاثتهم. وأكثر التدابير بداهة تلك التي ذكرتها نائبة الأمين العام لكم أمس: زيادة تدفقات المعونة الرسمية، وتوجيهها بدقة للوفاء بالاحتياجات الفعلية للفقراء؛ واتخاذ تدابير سريعة لخفض عبء الدين عن أكثر البلدان فقرا، إذ أن الأزمة جعلت تحمل عبء الدين أكثر صعوبة. أما العالم الصناعي فإنه لم يتأثر حتى الآن إلا قليلا نسبيا. ولكن قادته بدأوا يدركون أن تلك الحالة لا يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية.

قبل أسبوع حذر ويم دويزنبيرغ، رئيس المصرف المركزي الأوروبي الجديد، من أن الاضطراب السائد في الأسواق المالية الدولية سيكون له أثر معوق للنمو في العالم. ويوم الاثنين قال الرئيس كلينتون إن مستقبل الرخاء في الولايات المتحدة

"يتوقف على مدى قدرتنا على العمل مع الآخرين لاستعادة الثقة، والتحكم في عملية التغيير، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي، وحفز النمو العالمي بقوة".

إنني أرحب كثيرا بذلك البيان، ويبدو لي أن البرنامج ذا النقاط الست الذي أعلن عنه الرئيس يشكل نقطة انطلاق هامة. وقطعا إن الأزمة لن تحل ما لم تتحمل الدول الصناعية مسؤولياتها وتعقد عزمها على العمل مع الآخرين لإيجاد حلول تأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان.

فإن فعلت ذلك، فربما يكون لهذه الأزمة المؤلمة بعض الآثار الجانبية الإيجابية. فقد تكون فرصة تسنح للعالم في نهاية المطاف ليعالج المشاكل العالمية بروح عالمية حقا.

والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لأداء دورها، فعمل الجمعية العامة خلال اليومين الأخيرين يوضح أن لدينا مساهمة هامة لنقدمها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

خلال الأيام القليلة الماضية شاركنا في هذ الاجتماع وشاهدنا نجاح تجديد حقيقي في أعمال الجمعية. كما شاهدنا خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى مزيجا خلاقا من مختلف طرائق العمل: حيث كانت هناك مناقشة عامة أعربت فيها الوفود عن مواقفها الوطنية؛ وكان هناك اجتماعا مائدة مستديرة على المستوى الوزاري كرسا للنظر في الردود الوطنية؛ والردود الدولية بشأن العولمة. وأتاح ذلك تبادلا للآراء مثمرا وشاحذا للأذهان بشأن جوانب أساسية في التجربة المكتسبة والسياسات المعتمدة على الصعيدين الوطني والدولي. كما انعقد اجتماعان لفريقين غير رسميين، تمخضا عن قدر كبير من المعلومات التخصصية: تمثلت في المعارف ووجهات النظر المقدمة من القطاع الخاص، والأكاديميين، والنقابات والمجتمع المدني بوجه عام.

وقد تدارسنا من مختلف الزوايا مسألة العولمة الواسعة والمعقدة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، والردود الممكنة من وجهة النظر السياسية. وكان حوارنا مثمرا جدا. وكانت المناقشات والمداولات خصبة المضمون ومفعمة بأفكار ومقترحات من شأنها أن تمهد الطريق أمام إيجاد الحلول. والبيان الذي أدلى به للتو الأمين العام، بالإضافة إلى البيان الذي أدلت به نائبة الأمين العام في

بداية عملنا، وضعا المبادئ التوجيهية والإرشادات التي بدأت تظهر، أو التي يبدو أنها بدأت تظهر، من جلسات الحوار هذه.

قد لا أكون منصفا في حق الطائفة الواسعة والمتنوعة من وجهات النظر والآراء وثروة الأفكار والمقترحات التي قدمت، إذا ما حاولت تلخيصها كلها. ولذلك سيوضع، تحت قيادتي وبالتشاور مع الوفود، موجز مفصل سيعمم في وقت لاحق. غير أني أود فقط في الوقت الراهن أن أدلي ببضع ملاحظات وأن أؤكد على بعض الموضوعات الرئيسية.

لقد أظهرت هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى فائدة وقيمة إجراء حوار في مثل هذه الظروف، بمشاركة على المستوى الوزاري، بشأن مسألة العولمة. وهذه مسألة في غاية الأهمية، لأن لها تأثيرا على الجنس البشري بأجمعه. لذلك كانت الحاجة إلى إجراء هذا الحوار ملموسة على نطاق واسع.

والحوار في حد ذاته يشكل تفاعلا يهدف إلى توسيع نطاق التفاهم والمساعدة على إيجاد الحلول. وفي هذا الصدد، أعتقد أنني لن أبالغ إذا قلت إن أولى الخطوات قد اتخذت في سبيل تعزيز التفاهم وتحديد الجوانب التي تتطلب اتخاذ تدابير جديدة والتعرف عليها. ولقد اعترف الجميع بقيمة هذه الفرصة وأهمية هذا الحوار والدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع هذا الحوار.

إن كل الدلائل تشير إلى أن عملية العولمة أصبحت لا مفر منها، وأنها أصبحت حقيقية معاشة وليست اختيارا. ولا توجد خيارات للاختيار بينها. إنها قوة إيجابية ذات أبعاد عالمية، وليست قوة سلبية، ولكنها قد تعمل في بعض الحالات بطريقة عشوائية. ولتفادي هذا الاحتمال يجب أن توجه بعناية على الصعيدين الوطني والدولي.

وعملية التدويل أوالعولمة - وكثيرا ما تستخدم الكلمتان بالتناوب - تسمح بتداول الموارد في كل أرجاء العالم، مما يعزز النمو وبالتالي رفاهية المجتمع.

ومن أجل تحقيق قدر أكبر من التكامل في الاقتصاد العالمي، يجب أن تتبع البلدان سياسات قوية في مجال الاقتصاد الكلي؛ وأن تستحدث أطرا قانونية وسياسية فعالة؛ ويجب أن تكون بُناها الأساسية المادية والبشرية على مستوى أداء المهمة؛ وأن تدير اقتصاداتها بعناية. والبلدان النامية، من ناحيتها، تقع عليها المسؤولية الأولية عن الوفاء بتلك المتطلبات، ولكن الدعم والتعاون الدوليين يظلا شرطين أساسيين لنجاح هذه الجهود.

صحيح أنه تم بالفعل إحراز إنجازات غير عادية نتيجة لعملية العولمة والجهود المبذولة في التنمية، لكن التغيرات الكامنة في تلك العملية وأوجه التقدم التكنولوجي أدت إلى تزايد الإحساس بعدم اليقين والمخاطر المحدقة. وتلك الحقيقة تم الاعتراف بها هنا.

لقد ظلت الفوارق بين مستويات الدخول تتزايد، مما عوق بدرجة خطيرة محاولات البلدان النامية إدخال التكنولوجيا العالية في اقتصاداتها لزيادة قدرتها على المنافسة.

إن هناك خطرا يتمثل في احتمال حدوث انكماش متزايد للاقتصاد على الصعيد العالمي، لأن الأزمة العالمية السائدة الآن قد تؤدي حقا إلى كساد عالمي. ولذا يجب علينا اتخاذ تدابير عاجلة - تدابير سريعة وحاسمة - بغية تفادي هذا الخطر.

ورد فعل الحكومات يجب ألا يكون عزل نفسها أو الاتجاه إلى الحكم المطلق، بل الإبقاء بدلا من ذلك على اقتصاداتها مفتوحة. ويجب أن تركز على قدرتها على تعزيز مؤسساتها وهياكلها الأساسية؛ وتنشيط الاقتصاد العالمي؛ واستقرار الأسواق المالية؛ وزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتخفيف عبء الديون على البلدان الأكثر فقرا والقطاع الخاص؛ وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالتخلص من أي عقبات موجودة؛ وزيادة الدعم لشبكات الأمان الاجتماعي.

إن على السلطات الوطنية مسؤولية إصلاح الأسواق الضعيفة، غير أن نجاح التدابير اللازمة للتغلب على الأزمة سيعتمد على الاتفاقات المشتركة والعمل المشترك بين السلطات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشئت أساسا لهذا الغرض. لذلك، يجب أن يقوم حوار أشمل على التفاهم المتبادل وعلى التوزيع الملائم للمسؤوليات. وفي رأينا، أن النقطة الرئيسية هي أن البنية الحالية للنظام المالي العالمي أظهرت عدم توفر السلطات الوقائية والمقنعة الضرورية لتجنب الأزمات. ولذلك، يجب أن نعيد تشكيل النظام. وإعادة التشكيل يمكن أن تأتي من داخل النظام القائم، أو أن تأتي من داخله وخارجه في آن واحد. ويجب أن تكون العناصر الرئيسية لنظام الشفافية

والمسؤولية والمشاركة على جميع المستويات - الوطني والإقليمي والدولي. ويجب على كل بلد أن يقرر سرعة وتتابع خطى عمله الخاص بتحرير تدفقات رأس المال، وأن يراعي بحرية احتياجاته المحددة. والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز سيكون عليها أن تواصل العمل معا دعما للجهود الوطنية.

وفي هذا الصدد، يجب تقوية تعاون الأمم المتحدة مع منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز التجارة الدولية بغية تجنب السياسات والممارسات الحمائية. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى نظام تجاري شفاف قائم على قواعد محددة بوضوح، يوفر إطارا منصفا يمكن اقتسام فوائد العولمة فيه.

إن أفريقيا وأقل البلدان نموا التي يهددها التهميش بحاجة إلى وصول حر إلى الأسواق. صحيح أن تدفقات رأس المال الخاص قد زادت إلى حد كبير، لكنها لا يمكن أن تكون بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية؛ فمستويات المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن ترتفع. والجهود الأكثر قوة مطلوبة لتخفيف مشكلة الديون؛ وأحد العوامل المؤدية إلى الاستقرار يمكن أن يكون زيادة الاقتراض بأجل طويل بشروط مواتية. وفائضات ميزان المدفوعات يمكن أن يعاد توجيهها عن طريق القروض والعطايا دون مشروطية بحيث تتخذ أشكال المساعدة الإنسانية.

إن تهميش البلدان وفئات سكانية داخل البلدان استرعى انتباها كبيرا، تماما كما استرعت الانتباه مشكلة الافتقار إلى التوازي بل حتى عدم المساواة الذي زادت منه العولمة. وقد أعرب عن قلق كبير بشأن الآثار الاجتماعية المدمرة للأزمة المالية الحالية، وبخاصة البطالة الهائلة، وفقدان الخدمات الصحية والتعليمية. وما يترتب على ذلك من زيادة في الفقر في البلدان المتضررة. ففي البلدان النامية التي يهددها خطر التهميش في عملية العولمة، يمكن أن تكون التكلفة أكبر من الفائدة. ولذلك، يتطلب الأمر القيام بعمل منسق عاجل لإعطائها مساعدة أكبر وفرصا تجارية متزايدة حتى يمكنها أن تستفيد حقا من فوائد العولمة. وينبغي للقنوات التجارية والمالية أن تعمل معا في هذه الجهود.

لقد ساد شعور بأن المشكلة الأساسية التي يجب على السلطات أن تتغلب عليها هي تقرير كيفية التأكد من كون التدابير السياسية المراد بها حل مشاكل الأسواق المالية ملائمة للاستراتيجيات المراد بها استئصال الفقر. وبسبب عدم الاستقرار الكامن في الأسواق المالية وأسواق العمل، من الواضح أن هناك حاجة للرصد والتنظيم والإشراف. إلا أن من الواضح أيضا أن المؤسسات المحتاج إليها لتلك الأنشطة متخلفة بعض الشيء بالمقارنة بالقوى العاملة على المسرح الدولي. ولذلك، من الضروري تسريع واستعراض الجهود الإنمائية الدولية. وقد تم تحديد ثلاثة عناصر أولية لهذا الغرض: الشفافية والمحاسبة والمشاركة. وتلك العناصر أساسية لإعداد الميزانيات لأنها يمكنها أن تسهم في التماسك الاجتماعي والاستقرار المالي.

والخلاصة: لقد قيل إن الوعي الاجتماعي والمواثيق الاجتماعية تبدو في خطر ويجب حمايتها. وقيل إن عالمية المبادئ الأساسية كما تنطبق على قوانين العمل عنصر ضروري في التغلب على الاختلافات في المفاوضات الدولية وتشرذم سوق العمل مصدر آخر من مصادر القلق. وسمعنا البعض يركزون على الدور الذي يمكن للشركات والمؤسسات عبر الوطنية أن تضطلع به نحو العولمة المتسمة بالمسؤولية الاجتماعية؛ إن الآثار الاجتماعية للعولمة متعلقة بالثورة في تكنولوجيا المعلومات. إن هناك ثقافة دولية جديدة؛ ويجب ألا تلحق الأذى بالبشرية.

وبسبب التوزيع غير المتساوي لفوائد ومخاطر العولمة، ينبغي للبلدان النامية والمتقدمة النمو أن تعمل معا على وضع عقد جديد قائم على التضامن الحقيقي والمسؤولية المتقاسمة، بغية تصور ووضع إطار منصف جديد تستفيد في إطاره جميع البلدان من العملية. وتكمن هنا مسألة هامة هي الرؤية المشتركة لما يشكل النمو وما يشكل التنمية الشاملة، الرؤية التي تستفيد منها كل البلدان وكل الشعوب.

كانت هذه تعليقات أولية قليلة. وهناك ملخص أكثر تفصيلا لهذه الاجتماعات سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة. ويوجد بالفعل نص مطبوع للوثائق والبيانات الهامة الصادرة عن بلدان ومؤسسات. ونحن، شأننا شأن الأمين العام، نعتقد أننا نسهم هنا في كفالة أن تقوم الأمم المتحدة بدورها الملائم في هذه العملية.

بهذا يختتم الحوار الرفيع المستوى.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.